الإستدلال العلمي والإعجازي في منهج الهداية القرآني

(القسم الثاني)

الباحث المهندس عدنان الشيخ

فحوى البحث

بحث تحليلي تعرّض فيه السيد الباحث وبصورة مفصلة، لطرق الاستدلال لمنهج الهداية الذي اتبعه القرآن الكريم، والفرق بينه في ذلك وبين مناهج الاستدلال المعروفة، وبما يكشف لنا الجانب الإعجازي في أهم موضوع من مواضيعه العَقَدية وظواهره الإعجازية، على حد رأي السيد الباحث.

وبالنظر الى طول البحث فقد قمنا بتجزئته وتقسيمه على قسمين نشرنا في العدد الماضي القسم الأول وننشر في هذا العدد القسم الثاني الذي يغطي بقية الموضوع.

المذهب العقلي ومبادئ الاستدلال:

يعتقد المذهب الأرسطي بأنّ المعرفة ترتكز أساساً على منطق عقلي لوجود مبادئ متأصلة في الفطرة الإنسانية تؤدي دوراً أساسياً في عملية الإستدلال، ولذلك صنّف المعارف إلى طائفتين:

الأولى: معارف ضرورية وبديهية. ويقصد بالضرورة أنّ النفس لا تطالب بالبرهان عليها وإنّما تضطر للايمان بها لبديهيتها وإستغنائها عن كل بينة وإثبات وتسمّى باليقينيات. وقد صنفها المنطق الأرسطي إلى ستة أصناف.

والثانية: معلومات نظرية مستنتجة فإنّ بعض القضايا من المعارف لا تؤمن النفس بصحتها إلّا بالاتكاء على معلومات سابقة، فيحتاج صدور الحكم عليها إلى عملية تفكير واستنباطها من حقائق أسبق وأوضح منها.

والمعلومات الأولية هي:

الأوليّات: وهي القضايا التي يصدق بها العقل بمجرد تصور طرفها، كالنقيضين لا يجتمعان، والكل أكبر من الجزء، والواحد يساوي نصفين، لأنّ العقل يصدق بها لذاتها لا بسبب خارج عنها.

المحسوسات: وهي القضايا التي يصدق بها العقل بالحس تصديقاً مباشراً ولا دخل للتصور فيها، وهي إمّا ظاهرية وإمّا باطنية وتسمّى الظاهرية بـ(المحسوسات) كالنور والظلام والبرد والحر و... والباطنية بـ(الوجدانيات) كالألم والجوع والحب والبغض.

التجريبيّات: وهي القضايا التي يحكم بها العقل بتكرار المشاهدة الحسية فيزيدها التكرار ترسيخاً في النفس ويصبح الحكم بصحتها أمراً بديهياً، كغليان الماء وتمدد الحديد بالنار.

المتواترات: وهي القضايا التي يصدقها العقل لتواترها عن أشخاص يمتنع تواطئهم على الكذب.

الحدسيات: وهي القضايا التي يحكم بها العقل بحدسٍ قوي يزيل معه الشك، كلحكم بإنبعاث نور القمر من الشمس، أوالحكم بوجود قوة جاذبة عندما تهوي الأجسام على الأرض.

الفطريّات: وهي القضايا التي

تصدقها النفس فوراً بمجرد تصور الطرفين وحضور الوسط، كالحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين، فالنصف هنا هو الوسط بين الواحد والإثنين، لأنّ الإثنين تنقسم إليه وإلى قسم آخر يساويه، أي عندما نقسّم الاثنين بواسطة تصور الوسط وهو النصف ينتج قسمين متساويين؛ وهكذا بتصور الوسط نصدّق بالقضية الرياضية القائلة الواحد نصف الإثنين فوراً وحالة التصور في قضايا الفطريات تختلف عن ماهي في الأوليات التي نصدّق بها بمجرد تصور طرفيها، لأنّ التصور في الفطريات بحاجة إلى وسط لكي نصدّق بالطرفين.

وهذه القضايا الست بعضها ماتكون شرطاً أساسياً لكل معرفة بصورة عامة والأُخرى ما تكون قاعدة ضرورية لقسم من المعلومات؛ ومن القضايا الأولى التي تكون شرطاً أساسياً لكل معرفة بصورة عامة هو مبدأ عدم التناقض القائل بأنّ النقيضين لا يجتمعان في شيء واحد وفي نفس الوقت، ولو كان التناقض جائزاً لما كانت هناك حقائق ولعصف بجميع النظريات العلمية، ولكنّا نشك بكل قضية مادمنا نؤمن بجواز التناقض فيها، وهكذا يعتبر هذا المبدأ شرطاً أساسياً عاماً لكل القضايا مهما كان نوعها.

والقسم الآخرمن الطائفة الأولى هو ما يكون مصدراً لسائر المعارف الضرورية التي تكون كل واحدة منها سبباً لطائفة من المعلومات.

وأمّا الطائفة الثانية من المعارف: فهي عبارة عن معلومات نظرية مستنتجة، فإنّ بعض القضايا لا تؤمن النفس بصحتها إلّا بالاتكاء على معلومات سابقة حيث يتوقف صدور الحكم عليها إلى عملية تفكير واستنباط من معلومات أسبق منها؛ فالمعرفة الاستنتاجية، إذن تشكل سلسلة مترابطة من المعلومات كل واحدة تتصل بأخرى أسبق منها حتى تنتهي إلى معارف يقينية تصدّقها النفس تصديقاً بديهياً من دون أن تطالب بالدليل والبرهان عليها، وهكذا يؤمن المذهب العقلي بوجود المعارف الفطرية السابقة على الاستدلال والتي تشكل في رأيه القواعد العامة والأساسية للاستدلال الاستنباطي؛

وبذلك حدّد السير الاستدلالي من مبادئ ومعلومات يقينية عامة إلى معلومات ثانوية مستنتجة، وعلى هذا الأساس تتحرك المعرفة في رأيه وتتوالد المعلومات بعضها من بعض توالداً موضوعياً على أساس مبدأ فطري عام هو مبدأ السببية القائل بأنّ لكل حادث سبباً.

وبذلك يحصل التصديق واليقين بالقضايا المستدلّة على أساس التلازم بين القضايا اليقينية الأولية والقضايا المستنتجة؛ ويطلق المنطق الأرسطي على تلك المعرفة بالمعرفة البرهانية، وعلى الاستدلال المستنتج بتلك الطريقة اسم (البرهان) وهذا هو الاستدلال الجدير بالثقة والواجب القبول في رأي المنطق الأرسطي، وإلى جانب هذا الاستدلال توجد أنواع أُخرى من الاستدلالات لا تحظى بهذه الدرجة من التصديق واليقين مصدرها معلومات أولية ليست يقينية بدرجة طائفة المعارف اليقينية الست السابقة ولكنّها تتراوح بين الرفض والقبول؛ وهذه القضايا هي القضايا المظنونة والمشهورة والمسلّمة والمقبولة والوهمية والقضايا المشبّهة.

فمبادئ الاستدلال التي ترتكز عليها القضايا المستدلة هي:

أولاً: اليقينيات، وهي القضايا المتقدمة ويسمّى الاستدلال الذي يتخذ من هذه القضايا أساساً له بـ (البرهان).

ثانياً: المظنونات، وهي القضايا المرجّحة بين الصدق والكذب، ومثال ذلك (كلّ إنسان له عمل فهو مخلص) و(كلّ إنسان لا عمل له فهو سافل) ويطلق على المظنونات بـ (الخطابة).

ثالثاً المشهورات، وهي القضايا التي يصدّقها العقل لمجرّد شهرتها فقط كالرحمة بالفقراء وحسن العدل وقبح الظلم.

رابعاً المسلّمات، وهي القضايا التي يتسالم على تصديقها إثنان أو أكثر سواء كان التسالم عاماً بين جمهور الناس أو خاصاً بالقطاع الذي ينتمي إليه الشخص كالقضايا العلمية المتسالم عليها. وكل استدلال يستخدم المشهورات والمسلمات يطلق عليه بـ(الجدل) أو أي قضايا أُخرى يتسالم عليها المتحاورون ويستخدمونها كقواعد أساسية في استنتاج قضايا معينة.

خامساً المقبولات، وهي القضايا التي يُؤخذ بها تقليداً لأشخاص يُوثق بصدقهم كالقضايا المأخوذة من الشرائع الدينية أو من الحكماء والعلماء لما يتمتعون بمزيد من الخبرة.

سادساً الوهميات، وهي القضايا التي ينساب إلى تصديقها الإنسان نتيجة لألفته بالمحسوسات واعتياده على أحكامها كقولنا (لكلٍ وجهة هو موليها) فقد نتوهم عندما نقرأ هذه العبارة بأنّ لكلٍ اتجاهاً نتجه إليه في اعتقادنا محدود وله وجه وليس لهذا الاعتقاد سند غير الألفة والعادة بالمحسوسات فيتوهم العقل بأنّ كلّ وجهة هو المكان الذي نتجه اليه؛ ولهذا أكثر الوهميات ما يكون التعبير عنها مجازاً بالمحسوسات.

وسابعاً المشبّهات، وهي قضايا كاذبة قد تلتبس أحياناً على الإنسان مما تؤدي إلى خطأ في الاستدلال بسبب التباس المفاهيم المشبّهة عليه فيتعامل معها كما يتعامل مع اليقينيات والمشهورات.

وقد رفض الشهيد الصدر أن يكون لهذه المعارف وجود بديهي في العقل الإنساني إلّا مبدأ عدم التناقض باعتباره مبدأ عاماً ترتكز عليه جميع القضايا حتى بديهيات الاستدلال الاستقرائي (راجع كتابه الأسس المنطقية للاستقراء)، وأمّا ما يتعلق بالقضايا الجانبية الأُخرى فيتلخص النقد بمايلي:

اولاً: القضايا (المسلّمة): في الحقيقة أنّ القضايا المسلّمة لا تعتبر بداية الحوار الاستدلالي ولا حاجة للمتحاورين للاستدلال عليها لأنّها ليست مبادئ حقيقية للفكر الاستدلالي، والتسليم بها راجع لأمرين: إمّا أن تكون يقينية فتعتبر من القضايا اليقينية الأولية الست، وإمّا قد تكون مستنتجة من قضايا سابقة عليها.

وما يتعلق بـ(القضايا المقبولة): فهي أيضاً قضايا مستنتجة من قضايا سابقة أدت إلى الثقة بتلك الشريعة أو بذلك العالم ولذا فأنّها قضايا ثانوية بحكم موضعها في الفكر الاستدلالي.

أمّا (القضايا المضمونة) فهي أيضاً قضايا ثانوية مستنتجة غير أنها تختلف عن القضايا المستنتجة من القضايا اليقينية الست المتقدمة، والفرق بينها هو الفرق

في درجة اليقين، لأنّ الاستنتاج بالقضايا اليقينية يعتبر استنتاجاً بدرجة كاملة من اليقين بينما الاستنتاج بالقضايا المظنونة استنتاج ناقص بدرجة أقل من اليقين.

مثال ذلك (الحديد يتمدد بالحرارة) (النحاس معدن) فـ(النحاس يتمدد بالحرارة) في هذا المثال نواجه استدلالاً بدرجة كاملة من اليقين على أساس العلاقة الموضوعية بين النحاس والحديد باعتباره أحد القطع المعدنية التي يجب أن تدخل ضمن القاعدة العامة القائلة: إنّ (الحديد يتمدد بالحرارة) نتيجة للتماثل والتشابه في طبيعة كلّ أنواع المعادن في موضوع التمدد بالحرارة، فالاستدلال بحكم المنطق الأرسطي للقياس استدلال كامل، ولكن عندما نواجه قضية ظنيّة كالقضية القائلة (كل من لا عمل له فهو سافل) فلو كان هناك عشرة اشخاص لا عمل لهم من المحتمل أن يوجد على الأقل واحد منهم غير سافل فسوف تصبح درجة الاحتمال بهذه القضية تساوي ٩/ ١٠، أي بدرجة واحدة أقل من اليقين، وعلى هذا تكون القضايا الظنيّة قضايا مستنتجة غير أولية.

والقضايا المشبّهة: هي أيضاً ليست قضايا أولية في سير الفكر الاستدلالي لأنّ الانسان يتورط بها نتيجة لشبهها بقضايا سابقة كان قد صدّق بها. وأمّا القضايا الوهمية فهي في الحقيقة قضايا استقرائية كالتجريبات التي تعتبر في نظر المنطق الأرسطي من القضايا اليقينية، غير أنّ الفرق بينهما يتوقف على نتائج التعميم ففي التجريبيات يعتبر التعميم قائماً على نتائج صحيحة، وأمّا التعميم في القضايا الوهمية فنتائجه وهمية غير مضمونة الصحة لأنّ القضايا التجريبية قضايا تتعلق باليقين الموضوعي بينما القضايا الوهمية تقوم على أساس اليقين الذاتي، الذي كثيراً ما يدخل فيه المزاج النفسي كعامل مؤثر في السير الاستدلالي. وهكذا يتضح أنّ قضايا المظنونات والمشهورات والمسلّمات والمشبّهات والوهميات قضايا ثانوية ومتفرّعة عن القضايا الأولية الست.

فإن كانت مؤكّدة فهي قضايا نظرية وإن كانت غير مؤكّدة فهي قضايا ظنيّة

وإن كان هناك خطأ في التفرع فهي مشبّهة أو وهمية.

إنّ القضايا الست التي اعتبرها المنطق الأرسطي قضايا فطرية هي في الحقيقة ليست قضايا فطرية سابقة على الاستدلال بل قضايا أولية بإمكان الدليل الاستقرائي إثباتها إلّا مبدأ عدم التناقض لكونه أساساً لكل القضايا من دون استثناء، ويأتي بعد مبدأ عدم التناقض مبدأ العليّة لمقدمته وشموليته على كل القضايا المستنتجة.

ونعلّق فيما يلي على كل ما ورد من مُبرّرات للمذهب العقلي من آراء.

أولاً: أنّ هذه الآراء لا تنسجم مع حقائق الواقع الموضوعي الذي يعتبر السند الأساسي لمعارفنا.

ثانيا: أنّ هذه المُبرّرات ليست إلّا تعبيراً عن آراء خاصة بأصحابها لعدم وجود مُبرّر موضوعي لدى المذهب العقلي يفسر فيه كيفية نشوء المبادئ العقلية وقدرة النفس على إبداعها فطرياً بما يتفق والتفسير العلمي التكويني للإنسان وطريقة ظهورها فإنّ كل إنسان كما هو واضح يولد خالياً من المعارف وهو ما يؤكده القرآن أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[سورة النحل: ٧٨] فكيف نشأت تلك المعارف الفطرية في النفس؟. هذا ما لم يجب عليه المبدأ العقلي.

مرحلة الانتقال من الاستدلال العقلي إلى الاستدلال التجريبي:

بقيت الطريقة العقلية للاستدلال سائدة طيلة قرون عديدة تتحكم وتقرر بقضايا العلم والمعرفة مقيّدة بمقاييس المنطق الأرسطي، وعندما بدأت التجربة تبرز على صعيد البحث العلمي أدرك المفكرون أنّ المفاهيم الفلسفية لا يمكنها أن تفي بمفردها في مجال الكشف عن أسرار الطبيعة والتعرف على قوانينها، فآمنوا بمنطق جديد يتناسب مع المرحلة العلمية الجديدة ومتطلبات التجربة وهو منطق الحس والملاحظة العلميين.

وبذلك صنفوا المعرفة إلى: معرفة في مجال العلوم الطبيعية وأُخرى في مجال المعرفة الإنسانية بعد أن كانت الفلسفة قبل بروز الاتجاه التجريبي تستوعب كل المعارف البشرية حتى الرياضيات

والطبيعيـــات كانت تطرح إلى جانب مسائل المعرفة فيما وراء الطبيعة أو ما يسمونها بالميتافيزيقيا. ولكن سرعان ما ظهرت بعد هذا التصنيف نزعات فلسفية خارجة عن نطاق العلم أخذت تفلسف وتمنطق الاتجاه الحسي فأعلنت أنّ التجربة هي الأداة الوحيدة للمعرفة، لأنّ الحس أساس المعرفة وأنّ التجربة لا يمكنها أن تتعدى حدود الحس ومادام العلم يكشف لنا في كل يوم حقائق علمية عن طريق التجربة فعلى العقل أن يستسلم للتجربة ولا سبيل للتصديق بأيّ شيء عن طريق العقل ما لم يكن خاضعاً للتجربة وبذلك تحدد نطاق المعرفة بنطاق التجربة فحيث انتهت التجربة انتهت المعرفة، وكانت تلك النزعات الفلسفية بداية لانطلاقة فلسفة مادية أخذت تفلسف الوجود على أساس المادة ومعطياتها وتتنكر لفكرة الله لأنّ الله شيء غير محسوس ولا إمكان للتوصل إليه بالتجربة. فلا سبيل إلى إثبات وجوده والإيمان به وقد ترتب على ذلك رفضهم للدين ودلائله الفطرية والعقلية، ومن حسن الحظ أنّ العلم لم يعبأ في مسيرته وتطوره بهذه النزعات فكان يمارس عمله الاكتشافي مبتدأً بالحس والتجربة ليبذل بعد ذلك جهداً عقلياً في تنسيق الظواهر ووضعها في صيغ قانونية عامة والتعرف على ما بينها من روابط وعلاقات. وقد انحسر هذا النفوذ الفلسفي على صعيد المذاهب الفلسفية المادية بعد أن وجد نفسه مضطراً لتفسير الظواهر تفسيراً عقلياً[1] وهذا ما يمكن لحاضه على الفلسفه المادية الجدلية التي أعطت لنفسها الحق في تجاوز النطاق الحسي لكي تقارن بين معطيات العلم المختلفة لتضع تفسيراً نظرياً عاماً وتعيين أوجه الترابط بين مختلف الظواهر الكونية[2]. وهذا يعني أنّ المادية والإلهية قد اتفقتا على تجاوز النطاق الحسي وأنّ المعرفة يجب أن تمر ضمن مرحلتين، مرحلة لتجميع معطيات الحس والتجربة ومرحلة لتفسيرها نظرياً وعقلياً، وأنّ الخلاف هو خلاف مرحلة

(١) للتأكد يراجع كتاب فلسفتنا.
(٢) راجع كتاب فلسفتنا -الشهيد الصدر- (الطبعة الثانية عشر دار التعارف للمطبوعات بيوت) الصفحات التالية: ١٠٣، ١٠٤، ١٦٧، ٢٢٢إلى٢٢٦.

الاستنتاج العقلي، فالمادية ترفض وجود الصانع الحكيم والإلهية ترى أنّ تفسير تلك المعطيات الحسية لايمكن أن يكون مقنعاً بدون التصديق بوجوده.

نقطتان جوهريتان في الخلاف:

وإذا دققنا الفرق بين من يؤمن بالصانع الحكيم وبين من يرفصه سنجده في نقطتين:

النقطة الأولى: الفرق فيها يرتبط بنوع اليقين وطريقة الاستدلال المترتبة، عليه، فالجزم بكون التجربة أساساً للمعرفة بالمعطيات الحسية فقط هي طريقة استدلالية مفترضة ضمن يقين ذاتي وليس لليقين الذاتي درجات للتصديق ولهذا اعترف المذهب المادي في آخر تيار من تيارته على ضرورة أن يمر الاستدلال بمرحلتين: مرحلة تجميع معطيات الحس والتجربة ومرحلة تفسيرها نظرياً وعقلياً.

وأمّا الإيمان بالخالق الحكيم فاليقين فيه موضوعي قائم على نمطين من الاستدلال الدليل الأول استقرائي، والثاني فلسفي، فالأول يعتمد على المعلومات التي يمكن إثباتها بالحس أو الاستقراء والثاني يعتمد على المعلومات العقلية لإثبات الواقع الموضوعي، وهناك دليل ثالث ينضم إلى كل من الدليلين الاستقرائي والفلسفي يستعمل في الرياضيات البحتة وفي المنطق الصوري (الشكلي) يحضي بموافقة الجميع وهو دليل عدم التناقض، فقولنا ٢+٢= ٤ لايمكن أن لاتكون (٤) أو أن (أ) هي (أ) لايمكن أى لاتكون (أ).

النقطة الثانية: تتعلق بالسبب الذي تعلق به اليقين وهذا السبب في اليقين الموضوعي هو ثبوت القوانين الطبيعية في كل نوع وفي كل صنف فلو لم تكن هناك قوانين ثابتة لجاز أن يحدث التناقض وتتبدل الحقائق وهذا ما لايصدقه الاستقراء المديد للواقع الكوني، أمّا اليقين الذاتي فهو جزم ذاتي خالياً من درجات التصديق لعدم إرتكازه على قوانين ثابتة، فعلى أساس ثبوت القوانين نستدل ونتيقن بوجود الصانع الحكيم من خلال الوضع المنسق بين مختلف الظواهر واحتفاظ كل شئ باستمرار بنسق واحد من الحركة.

والاستنتاج بهذ الطريقة استنتاج عقلي، وهنا نصل إلى نقطه مهمة وهي

أن الاستنتاج في العمليات العقلية ضمن اليقين الموضوعي عند توافر المعلومات حالة ذاتية واعية لفاعلية النفس الفطرية فلابد من وجود قوانين ثابتة لحركة الوعي في الفطرة كالقوانين الطبيعية يرتكز عليها الاستدلال، ولما كانت معطيات العقل ضروة لكل من الدليلين الاستقرائي والفلسفي وحاجة كل من الدليلين أيضاً لدليل مبدأ عدم التناقض الفطري فالحركة المعنوية للفطرة هي أساس كل استدلال وإن ثبوت قوانين الواقع الخارجي عوامل مساعة أوشروط موضوعية لإثارة الحركة المعنوية للفطرة ولهذا ركز القرآن في حديثه على الدليل الفطري.

فحقائق القرآن + القوى الفطرية + العلم الكوني = السير الطبيعي للمعرفة.

وقد شاءت الإرادة الإلهية للقرآن بوصفه الرسالة الخاتمة، أن يمارس دوره العلمي في هداية البشرية التي أخذت تتطلع وتُبني معارفها وتحدد مواقفها على أساس العلم في كل المجالات، أن يتعامل معها بالصيغ العلمية. فأتجه بالإشارة إلى الآيات الكونية وإلى دليل القصد والحكمة كدلائل على إثبات الصانع الحكيم ووحدانيته وبقية عقائد الدين الاسلامي تأكيداً على الطابع العلمي للدليل الاستقرائي وتفضيله على الطابع الفلسفي المجرّد الذي يقتصر على آراء الفلاسفة وأفكارهم غير أنّه لم يهمل الدليل الفطري والعقلي ودورهما في منهج الاستدلال الاستقرائي؛ فأشار إلى وحدة الترابط في سير الهداية بين آيات الكون والإنسان قال تعالى ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[سورة فصلت: ٥٣].

طرق الاستدلال القرآني:

وبعد أن أطلعنا باختصار على مناهج الاستدلال الوضعي، نلجأ إلى القرآن لنعرف كيف تبدأ حركة المعرفة وما هو الهدف منها؟.

كل واحد منا يعرف أن الوعي البشري يبدأ بالانفتاح بعد الاحتكاك بالطبيعة والمجتمع ويمر بدرجات من التطور حسب طبيعة المعرفة المكتسبة وهذا لاخلاف فيه، ولكنّ الخلاف هو

حول فهم ظاهرة حركة المعرفة، فهل أنّ حركة المعرفة حركة عشوائية من دون ضابط قانوني؟. أم أنّ قوانينها نتاج قناعة يقين ذاتي يُحصل عليه من التجارب الطبيعية والاجتماعية والسلوك الإنساني والتي غالباً ما تؤثر عليها عوامل البيئة والوراثة والقرابة؟. أو أنها تجري ضمن قوانين موزونة ودقيقة وعلى الإنسان أن يسعى لاكتشافها كما هو الحال مع القوانين الطبيعية؟. والثالث هو الصحيح لأنها يجب أن تنسجم مع التصميم التكويني للإنسان غير أن اكتشافها لايقتصر على التجربة ولوكانت كذلك لكانت البشرية قد تسالمت على عقيدة واحدة، كما تتسالم على القوانين العلمية ولكنّ الواقع خلاف ذلك حيث نلاحظ رغم التقدم العلمي تزايداً واتساعاً في الصراعات العقائدية، فلابدّ من أن تكون قوانين حركة المعرفة ثابته قد وضعت من قبل بارئها كالقوانين الطبيعية مع اختلاف طبيعتها التشريعية التي تتفق مع الحركة الإرادية للإنسان وعلى كل فرد أن يلتزم بها، وقد شاءت الإرادة الإلهية أن لاتدع البشرية تقع في متاهات الظلال دون ترشيد وتوجيه. قال تعالى ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ... ﴾ [سورة الإنسان: ٣] وقال أيضا ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ... ﴾ [سورة الحديد: ٩] وفي آية أخرى ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [سورة الصف: ٩] ولعلّ المراد بدين الحق هو المنهج العقائدي والتشريعي الذي ينسجم مع القانون التكويني الفطري للإنسان والطبيعة، وقد وردت طريقة الإهتداء لهذا المنهج في خطها العريض على لسان أمير المؤمنين الامام علي عليه السلام ضمن ما أمره رسول الله أن يكتب القرآن بترتيبين، ترتيب (التلاوة) وترتيب (النزول) بشهادة مصادر الفريقين[٣] فدون الثاني بملاحظة الوقائع والأحداث وفيه التفسير والتأويل، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ... وبهذا الصدد كتب في أول خطبة له في كتاب نهج البلاغة قوله(أول الدين معرفته، وكمال معرفته

(٣) مجلة المصباح للعتبة الحسينية المقدسة العدد ٢٨ ص٨٩، ٩٠.

التصديق به، وكمال التصديق به توحيده، وكمال توحيده الاخلاص له، وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه)[٤]، فللمعرفة إذن حركة تكاملية للذات تسير وفق درجات تصديقية يتم إثباتها بالبراهين والحجج ضمن منهج استدلالي خاص ثم التسليم لأمره تعالى بعد اكتمال درجات التصديق وبلوغها درجة اليقين ولايحصل ذلك إلاّ بمزج اليقين بالاخلاص عبر حركة جوهرية للنفس؛ ولهذا سنعرض مظاهر الدليل الفطري ثم الاستدلال على حركة الفطرة بالأدلة العقلية، وبالأسانيد العلمية، وبالمضامين القرآنية بشكل يجعل جميع الأدلة منسجمة مع وحدة النص القرآني لإثبات مصداقية الانسجام والملازمة الضرورية بين قوانين الدين والفطرة، وبذلك يمكننا أن نجيب على جميع شبهات المناهج الوضعية القديمة والحديثة كالعلمانية الداعية إلى فصل الدين عن السياسة فإنها في الحقيقة اجتراراً لتلك المناهج الالحادية، وقد سرت إلى عالمنا الاسلامي وأخذت بها بعض الاوساط الدينية نتيجة للالتباس الحاصل من عدم الفهم الدقيق لحاجة الفطرة إلى قوانين الدين الاسلامي الشاملة لكل مسائل الوقائع الحياتية الثابتة والمستجده التي يتم كشفها ضمن ضوابط الاستدلال الفقهي وذلك لكون قوانين الدين سنة ثابتة لايطرأ عليها التبدل ولاالتغير، وسنشير أولاً إلى مظاهر الدليل الفطري ثم الاستلال عليه بعدة مراحل.

مظاهر الدليل الفطري:

- **الدليل الفطري على مستوى العقل والشواهد الاستقرائية:**

إنّ أبسط مظاهر الاستدلال الفطري هو ما رواه القرآن في قصةإبراهيم مع قومه قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ

(٤) نهج البلاغة الخطبة الاولى / الشريف الرضي/ شرح محمد عبده / ، ج١/ ص ٦٩ -٧٠/ طبعة مؤسسة جواد للطباعة والتصوير بيروت / الناشر سفارة الجمهورية الاسلامية في دمشق.

هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ۚ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۚ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ۚ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأنعام: ٧٥-٨٣].

إنّ هذه الآيات الكريمة توحي بمعنى عام في حوار مباشر مع إبراهيم تستهدف منه بيان الحجّة على قومه (وتلك حُجّتنا آتيناها إبراهيم على قومه) بالأدلة والبراهين على مستويات مختلفة من الاستدلال، فتارة بالأسلوب الغريزي الذي يدرك الأشياء على أساس الإحساس الفطري الساذج وتارة بأسلوب الاستنباط العقلي ومرة ثالثة بطريقة الاستقراء العلمي. وقد جمعت الآيات كل أساليب الاستدلال من دون أن تتطرق إلى تفاصيل الأساليب الاستدلالية وقوانينها ولكنّها رتّبت عناصرها الأساسية، بشكل تجعل عقيدة الإيمان بالله تنساب ببساطة وعفوية إلى النفس الإنسانية، دون أن تواجه فيها تعقيدا فكريا لأساليب الاستدلال، لأنّها تواجه الواقع وهو يملي عليها البرهان الموضوعي الذي يجعلها في غنى عن البرهان الفكري لدقة وعظمة وروعة الآيات في بنائها ونظامها وحركتها.

وهكذا ضمت الآيات المذكورة أنواع اساليب الاستدلال، وبها احتج إبراهيم على قومه بأسلوب الوجدان الفطري من خلال رؤيته المباشرة لآيات الله وهي تتابع بعضها بعضاً بالإشراق والأفول، كمظاهر استدلالية بسيطة تبدأ بحقائق

الواقع الخارجي وتنتهي إلى الفطرة، فتثير فيها إحساساً تتولّد على أساسها معانٍ أولية ملازمة وضرورية لأيّ استدلال وهي المبادئ الأولية للعقل، وقد تضمّنت قصة إبراهيم مع قومه ثلاثة أساليب:-

أولاً: الأسلوب الفطري: كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[سورة الأنعام: ٧٨ -٧٩] والظاهر، من هذه الآية، إنّ التوجه الذي أعقب أفول الآيات الكونية بعد الإشراق -الواحدة تلو الأُخرى- كان توجهاً فطرياً عفوياً بدليل أنّه عليه السلام توجّه توجّهاً حنفياً والحنفية هي الفطرة وقد سُمّي الإسلام بدين الحنفية أي دين الإستقامة الفطري كما في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾[سورة آل عمران: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[سورة الأنعام: ١٦١] وفي آية أخرى ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[سورة الروم: ٣٠]. وفي الحديث الشريف عنه (الإسلام دين الفطرة).

ثانياً: الأسلوب العقلي: العقل هو القانون التكويني للذهن البشري الذي ينظم المعاني الخارجية الواردة إليه عبر آلات الحس وربطها بالإحساسات الفطرية الباطنية أو هو همزة الوصل بين التصور والتصديق، فقد كان إبراهيم عليه السلام يحتج على قومه بالآيات الكونية بطريقة الملاحظة الحسية للشواهد الكونية، ويربط بينها وبين حقيقة موضوعية ثابتة في الكون أي بين حركة الكواكب وسببها، ومن المعلوم أنّ سبب هذه الحركة لا يخضع لنظامها ولا يقع عليه الأفول فلابدّ أن يكون شيء آخر أرقى منها، وفجأة توجه بالنداء الفطري صادعاً بقوله ﴿ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[سورة الأنعام: ٧٨ -٧٩].

ثالثاً: الأسلوب الاستقرائي:

للاستدلال الاستقرائي طريقتان، إحداهما طريقة المشاهدة والملاحظة المجرّدة والأُخرى طريقة علمية تجريبية، وقد كان الأنبياء في العصور التي سبقت التجربة العلمية يحاجّون طواغيت عصورهم ومعاندّي الحق من الناس بأسلوب الملاحظة الاستقرائي البسيط من خلال تكرر المشاهدات العينيّة كالحركة المنظّمة للكواكب السيارة الدائبة الحركة ليلاً ونهاراً، فبمجرّد المشاهدة يتجه العقل نحو استنباط الحقائق وذلك بافتراض احتمال النفي والإثبات، فإمّا أن تكون حركة الكواكب قد حدثت ذاتياً وإمّا بسبب خارجي، والأول لا ينطبق على حقيقة الحركة لسببين أولا: إنّ الشيء لا يمكن أن يباشر بحركة نفسه من دون محرّك خارجي إذ لابد لكل أثر من مؤثر ثانيا: إنّ النظام الدقيق للحركة وديمومتها يشير إلى صفات القيام الدائم والعلم النافذ والقدرة المطلقة لذلك السبب الخارجي، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الاستقرائي القديم الذي يتوقف على المبادئ العقلية فقط، وأمّا الأسلوب الاستقرائي التجريبي فهو الأسلوب الاستدلالي الحديث الذي تستخرج فيه النتائج بالمعادلات الرياضية القائمة على أساس البديهيات المنطقية، ومن الضروري أن نعرف بأنّ المعادلات الرياضية القائمة على منطق المصادفة المسخدمة في نظرية الاحتمال الحالية ترجيحية وعاجزة عن إيصال قضايا الاحتمالات إلى درجة اليقين إلّا إذا أُقيمت على المبادئ والبديهيات المنطقية التي جاء بها القرآن وفي مقدمتها مبدأ التوحيد وتوابعه كالانسجام، واستحالة المصادفة، ومبدأ العليّة بمفهومه العقلي، ومبادئ الشرط والجزاء المستنبطة من القوانين الكونية والتاريخية التي ذكرها القرآن الكريم، و هذه الحقيقة يمكن إثباتها في بحث مستقل آخر.

- **الدليل الفطري في الميثاق التكويني:**

وفي هذا الدليل يشير القرآن إلى وجود بواطن حسّية بإمكانها إدراك رابطة العبودية والربوبية ذاتياً وما يترتب عليها من جزاء لو أنكرها أو أغفلها العبد

فأشرك بالله أو جحد به قال تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[سورة الأعراف: ١٧٢-١٧٣].

هذا هو الاتجاه الثاني للدليل الفطري في القرآن، فهذه الآية تؤكّد على حيويّة الفطرة في شعور الإنسان وإحساسه الذي يصل إلى أعلى درجات الوعي والتصديق بوحدانية الله ورسالته المغروزة في طبيعته منذ أن تسلسلت ذرية بني آدم من أصلاب الرجال لتستمر على طبيعتها الثابتة لا يطرأ عليها التغيير إلى يوم القيامة، مما توحي بأنها سُنة من سُنن الله التي لا يحدث فيها أيّ تبدل أوتغير شأنها شأن القانون الطبيعي في بقية الموجودات الطبيعية الجامدة والحية، وعلى أساس هذا القانون الفطري الذي يتحرك في ضمير الإنسان ووجدانه بوعي وإرادة أخذ الله ميثاق بني آدم من ظهورهم بالشهادة على وحدانيته وربوبيته ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وهكذا يكون كل فرد شاهداً على نفسه بفطرته التي تنطلق بنفس حركة الوجود في كيانه من دون كلام لأنّ الفطرة تحس بالحاجة إلى الله في كل شيء فلا يملك الإنسان بدونه-سبحانه وتعالى -إمكانية الاستمرار مما يجعل وجوده وجودا مرتبطا بالله في كل نبضة من نبضاته مستقلّة عن إرادته تشهد إرادة الله وقيمومته عليها فتهتف بالوحدانية ﴿قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ لى أنفسنا.

ثم تؤكد الآية الكريمة على ضرورة الميثاق وحتميّته ولكن بإرادة الإنسان ووعيه في قبول الميثاق أو رفضه، فأمّا حتميّته فلأنّه سُنة من سُنن الله التي لا يملك الإنسان إزاءها إلّا الإمضاء في السير على هُداها بمعيّة الفطرة الواعية للحفاظ على النظام الإلهي القائم على أساس قضاء الله وقدره في الحفاظ على الحياة واستمرارها ضمن علاقة متوازنة بين كل الموجودات، حيث يمثل الإنسان المركز الأساسي فيها لطبيعته الحركية

الواعية التي تتحرك بإرادته على أساس قانون التفويض والاستخلاف.

وعلى أساس الشكل الفطري للميثاق بين الله وعبده الذي يختلف في مضمونه عن المواثيق المتداولة بيننا يحس العبد ويشعر ويعي برابطة العبودية والربوبية في كل لحظة من لحظات حياته لفقره وحاجته إلى ربه في وجوده التي لا يقدر عليها غيره لأنّه يستمد وجوده من وجود الله الذي يتصف بالحياة الدائمة، وهكذا يتخذ مبدأ العليّة شكله الفطري الطبيعي في الميثاق لئلاّ يعترض أحد على الله يوم القيامة في حالة اختياره للخط المنحرف عن الإيمان والعمل بالغفلة والنسيان عن مسألة الوحدانية، فلا أساس فكرياً ولا أساس وجدانياً للإعتراض على حقيقة الفطرة الإنسانية المتحركة بوعي الإنسان والمنطلقة من كيانه ﴿ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾[سورة الأعراف: ١٧٢]. ولا يكون الميثاق فقط رادعاً عن الغفلة والنسيان الذاتي، بل يلزم العبد بأن لا يجعل لذاته شريكاً بربه، إذ تأبى هذه الرابطة في واقعها التكويني قضية الإشراك لأنّ القضية قضية اختيار داخلي بالغ الحُجّة يأبى أي تدخل معنوي من الخارج بعملية المحاكاة والتقليد وبالسير على خطى الآباء الضالين فيما يعتقدونه ويعملونه ﴿ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٣]. ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٤] أي نفصّلُ الآيات ليعرف كل إنسان مسؤوليته بالتذكير والتبليغ فلا يحيدون عن الإيمان بالغفلة والنسيان وليستقيموا باتجاه الحق على أساس قانون الميثاق الذي يحسّونه في ذواتهم.

- **الدليل الفطري في مواطن الخطر:**

ويشير القرآن أيضا إلى ظهور الدليل الفطري في مواقع الخطركقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ

لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُكُمۡ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[سورة يونس: ٢٢ و٢٣].

وفي هذه الآية إشارة مؤكدة الى مضامين الدليل الفطري ووجوده الذاتي في كل إنسان، إذ يستظهر القرآن هذه الحقيقة بضرب المثل في المواطن التي يحس بها الإنسان بالخطر حيث لا مجال في هذه المواطن للتذرع بالغفلة والنسيان أو الجحود والإنكار أو تقليد االآباء فلا يجد من ينقذه فيستصرخ بنداء الفطرة معترفاً أن لا أحداً سوى الله قادر على إنقاذه طالباً منه النجاة على أن لا يعود إلى خطيئته وليكوننّ من الشاكرين.

وهكذا يستوفي الاستدلال الفطري في القرآن شروطه الموضوعية على أساس طبيعة الإحساس الباطني وعلى أساس الميثاق الذي يرتبط به الإنسان مع ربه، ثم الإشهاد بهذا الميثاق في مواقع الخطر عندما يحدق به الموت من كل مكان، فلا يملك إلّا الإعتراف بالميثاق من خلال صرخة الفطرة التي تخرج من الأعماق طالباً النجاة ومتعهداً لله بالإستقامة والسير على مضامين العهد؛ ومن خلال هذا الاستعراض الذي قدمناه للدليل الفطري في القرآن، يبدو أنّ التأثيرات التي تخلقها الفطرة على الجوانب المعنوية والعملية كبيرة جداً بحيث بلغت إلى الحد

الذي أكّد فيه القرآن على أنّ الاستقامة في الدين وتأثيراته المعنوية والتشريعية والعبادية تتوقف على استقامة الفطرة وسلامتها. قال تعالى ﴿ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[سورة الروم: ٣٠].

وفي هذه الآية إشارة إلى احتواء الفطرة على إمكانات هائلة للتأثير على حركة المعرفة، فإذا أردنا إثبات القيمة الموضوعية للفطرة في عمليات الاستدلال علينا أن نسعى إلى إثبات منطقية وموضوعية الحركة الفطرية وقوانينها: